UNCTAD 16 GENEVA
20–23 OCTOBER 2025

Agenda item: 7

General Debate

Statement by:

Qatar

UN trade & development
UNCTAD

مكتب دولة قطر لدى
منظمة التجارة العالمية
والمنظمات الاقتصادية الأخرى
في جنيف

Bureau de l'État du Qatar auprès de
l'OMC et des autres Organisations
Économiques
à Genève

مشروع بيان دولة قطر خلال الدورة السادسة عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

سعادة السيدة/ ريبيكا غرينسبان، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

سعادة السفير/ بول بيكرز، رئيس مجلس التجارة والتنمية،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي أن أكون بينكم اليوم للمشاركة في هذا المؤتمر الدولي الهام، // الذي يُعنى بتوجيه فوائد التجارة لدعم التنمية وتحقيق الرفاه لكافة الشعوب. //

كما نتوجه بخالص الشكر لحكومة سويسرا لجهودها المقدرة وحرصها على استضافة المؤتمر. // ونشكر أمانة الأونكتاد على مساعيهم القيمة في الإعداد والترتيب لعقد هذه الدورة، // التي تحمل عنواناً استراتيجياً **"صياغة المستقبل: دفع التحول الاقتصادي من أجل تنمية منصفة وشاملة ومستدامة".**//

السيدات والسادة،

نثمن التقرير الذي تقدّمت به سعادة الأمين العام للأونكتاد إلى هذه الدورة، // ونلاحظ بقلق ما ورد فيه من أنّ التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يواجه تحديات، // مما يؤخر تحقيق الأهداف التي اعتمدها قادة العالم بحلول عام 2030. // إن توجيه عمل الأونكتاد لمعالجة هذه الحقيقة، إلى جانب الأزمات المتعددة، بدءاً من أزمة الديون وصولاً إلى الأزمات المناخية والجيوسياسية، // يعتبر ذا أهمية قصوى. //

وفي هذا السياق، تؤكد دولة قطر على مواقف مجموعة الـ 77 وتدعم رؤيتها للتغلب على هذه التحديات، // وتدعم التعددية الشاملة التي من شأنها منح البلدان النامية تمثيلاً أكبر وصوتاً أقوى // في صنع القرارات ووضع المعايير الاقتصادية الدولية، مما يعزز نظاماً عالمياً أكثر عدالة، // ويجنب التشرذم الاقتصادي.

27-29 avenue du Bouchet, 1209 Genève
Tél : 022 770 55 90– Fax : 022 788 44 78–Email : geneva@moci.gov.qa

كما ندعم الدعوة لبناء اقتصادات مرنة ومتنوعة، بحيث تتجاوز نماذج التنمية مجرد الناتج المحلي الإجمالي، وتتبنى نهجاً يعزز رفاهية الإنسان والتماسك الاجتماعي. // ولذلك، نرى ضرورة أن يكون للبلدان النامية مساحة سياسية كافية لتصميم وتنفيذ سياساتها الصناعية، // وتشجيع التنويع الاقتصادي بعيداً عن الاعتماد على السلع الأساسية، // ومساعدتها على تجاوز أزمات الديون التي جعلتها تنفق على خدمة الديون أكثر مما تُنفق على خدمات الصحة والتعليم. //

وفيما يتعلق بمسألة التصدي لتحديات المناخ، // ندرك أن البلدان النامية، رغم مساهمتها الأقل في تغير المناخ، هي الأكثر تضرراً به. // ومن هنا، نرى ضرورة دمج منظور التنمية في معالجة التحديات البيئية. //

كما نتشارك مع أصوات الأعضاء الداعية إلى الامتناع عن اتخاذ التدابير الاقتصادية والمالية والتجارية الأحادية // التي لا تتوافق مع القانون الدولي، والتي من شأنها إعاقة جهود التنمية الشاملة. //

السيدات والسادة،

إنّ دولة قطر تقدّر الجهود التي يبذلها الأونكتاد في سبيل مساعدة الشعب الفلسطيني // والتخفيف من آثار الاحتلال الإسرائيلي الغاشم والحرب الأخيرة على المستويين الإنساني والاقتصادي. // وندعم استمرار ولاية الأونكتاد في هذا المجال؛ مشيرين إلى أن بلادنا لن تدخر جهدا في مساندة أشقائنا الفلسطينيين // وستواصل مساعيها نحو توجيه المشاريع التنموية والإنسانية والمساعدات المالية للأسر ضعيفة الدخل // بالتعاون مع الأونكتاد والأمم المتحدة ومختلف الشركاء الدوليين. //

السيدات والسادة،

لقد خطت دولة قطر خطوات هامة في سبيل وضع سياسات طويلة المدى // لجعل التنمية الشاملة والعادلة أمراً ممكناً على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. // وقدمت بلادنا كافة سبل الدعم للجهود الدولية الرامية لمعالجة القضايا والأهداف سالفة الذكر في جميع المحافل الدولية. // مع التركيز على تنويع النشاط الاقتصادي، وتحسين المنافسة، ودفع الإنتاجية، وتعزيز الاستدامة المناخية.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد القطري حوالي 4٪ على المدى المتوسط، وذلك بفضل التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المُسال، وتنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، بالإضافة إلى السياسات الاستشرافية والإصلاحات المالية الفعالة. وقد بلغ النّمو غير المرتبط بالنفط أو الغاز في 2024، حوالي 3.4٪. ومن المتوقّع أن يكون النمو غير الهيدروكربوني في 2025 أقوى، متجاوزًا 4٪، مما يقلّل من التأثر بتقلبات أسعار النفط والغاز.

كما أنّ الحساب الجاري سجل فائضاً كبيراً في 2024، تجاوز 17٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتم خفض الدين الحكومي ليصل إلى حوالي 40٪ من الناتج المحلي. بالإضافة إلى أنّ البنوك القطرية تتمتّع بمستويات قوية من رأس المال والسيولة والربحية، مع هوامش أمان كافية للتعامل مع صدمات محتملة.

وفي سعيها لتنفيذ «استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة» تركز دولة قطر على التنويع الاقتصادي، والتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة، تنمية القطاع الخاص، الجذب الأجنبي للاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال. بالإضافة إلى تحسين حماية العمال الوافدين وتنقّلهم، وجذب الكوادر ذات المهارات العالية، وتطوير المهارات الرقمية والابتكار. كما تمّ تنظيم منتدى الاستثمار 2025 من قبل بنك قطر للتنمية بالتعاون مع نادي رواد الأعمال الشباب، وبرعاية جهات وطنية بهدف دعم منظومة ريادة الأعمال الوطنية، تعزيز التعاون الاستثماري، وخلق بيئة داعمة للشركات الناشئة.

وفي هذا السياق، نجد أن رؤية مؤتمر الأونكتاد 16 تتقاطع بشكل عميق مع مواقفنا، // مما يؤكد أن العمل المشترك، القائم على التعددية والشمولية، هو السبيل الوحيد نحو مستقبل أكثر إنصافاً واستدامة. // ونحن على استعداد للعمل مع جميع الأعضاء لإنجاح هذا المؤتمر، // وسوف تستمر دولة قطر في دعم وتعزيز دور الأونكتاد ليصبح منظمة أكثر استجابة وملاءمة للتطورات العالمية، // ولكي يواصل دوره في إحياء الآلية الحكومية الدولية لضمان قدرته على التعامل مع التحديات التي تواجه البلدان النامية. //

أشكركم جميعاً.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته //